

الغربال عكشه الثور نطحه عرم التراب كومه وكدسه عرم الإناء والكيل بالجوامد
أطفحه فرطش مناخيره فركش الولد فقع تمزح غيظاً فاش غلى وجه الماء فشار المهذار
صدد دراهم صدد العروس صنة الإبط تنته. قبع الحجر أصله في الركن فاستعمل في القنع
قرمة الشجر جذعها قن الدجاج جند فلان مقشب أي شارث متشقق الشوب الحر
الشووط الكبة من الصوف الشفيف الصخر العظيم شقل الحجر رفعه الشرنقة البيت
الذي تنجده دودة الحرير لفمها طيش الإناء كسره. وكذلك الناسوت والجبروت
والكهنت والمنكوت وبراً وجواً وباخ الثوب.

غرف التجارة

أيقنت الأمم التي كانت تحرص في أوائل القرن التاسع عشر على الانتصار في ميدان
المجاء إن المصالح الاقتصادية أهم المصالح وأكثرها نفعاً فأخذت تعمل لتوسيع نطاق
تجارها وأعرضت عن توسيع مساحة بلادها. ولا مشاحة في أن تقدم الأمم ونجاحها في
حالي السئم والحرب ومضاء حكمها ونفوذها في البلاد الابتدائية لا يكون إلا بالمال وما
يقوم به من الأعمال التجارية والصناعية.

تقحت الدول في القرن العشرين حرباً ضرورياً لفتح مصادر جديدة لخاصيلها المتزايدة
يوماً فيوماً في جميع أنحاء المعمورة بفضل الصناعات الكبرى أعني الصناعات التي تكون
بالألوف المؤلفة من رؤوس الأموال وتضم الألوف من العمال تحت سقف المعامل
الفخمة وهكذا أخذ أرباب الصناعة والمستثمرون يبحثون البحت الدقيق عن أسواق
البلاد في كل قطر ومصر. وكان النصر في حنة هذه الحرب حليف الفئة التي أعدت

السلاح الأقوى والأسباب المؤثرة فنشأت من ذلك لأمتهم مكانة اقتصادية بين الأمم لم تكن لتحلم بها قبل عشرين عاماً أو ثلاثين.

إن أميركا التي كانت تستحصل دون أن تعنى بتصريف محاصيلها وبيعها إلى عهد غير بعيد أحست بنزوم الحديد عن سياستها القاضية بسد أبواب التجارة حتى أن أحد المفكرين في التشديد بأصول حماية الصناعة والتجارة صرح لأتمته في خطبة ألقاها قبل وفاته ببضعة أيام أنه لا بد من توسيع نطاق التجارة وعقد العهود مع بعض الدول توصلاً لهذه الغاية وفتح مخلات في أبواب الجمارك المحدودة.

ولست أمة الأميركان وحدها في حاجة إلى المبادلة التجارية بل جميع أمم الأرض المنتجة مضطرة لمبادلة محاصيلها زراعية كانت أو صناعية. وليس الاستحصال غاية وإنما هو واسطة والمستحصنون لا يتحصنون لأنفسهم بل للانتفاع بما هوز أحوج إليه من ثمرات أعمال غيرهم عن طريق المبادلة ومكانتها ورواجها متناسبان مع مكانة المصادر ووفرتها وتحقيق ذلك من واجبات التجار مباشرة وأما الحكومة فلا ينتظر منها إلا إبلاغ التجار ما يتصل بها من الأخبار بواسطة قناصلها والذب عن حقوق رعاياها في البلاد الأجنبية وأن لا تمس قوانين وأنظمة تمس حرية التجارة وأن تقيم قوتها مقام قوى الأفراد حيث تكون الأمة متأخرة في العلم والتجارة وأن تكون لهم خير دليل فيما يمكن أن تكون.

ولكن التجار في البلاد الراقية لا يعتمدون في ترقية التجارة الوطنية إلا على أنفسهم ولا يستغني تجار الأمم النازلة عن هذا العضد على أن موظفي الحكومة لا يعلنون حق العلم ولا يستطيعون أن يعلنوا كنه التجارة وسير أعمالها. فكيف يصح أن يقودوا التجار وهم أحوج إلى قيادتهم وآراءهم المؤيدة بالاختيار الصحيح والتجارب التواصلة.

وقصارى القول فلا يجد بالحكومة أن تعين وجهة سير التجارة بين بلادها والبلاد الأجنبية وإن فعلت لا تصنع خطأ أوجه تداخلها حتى تقع في مثله ومن اختتم على الحكومة أن تشاور من هم أحق بالمشورة في شن الشرائع والأنظمة الداخلية وتعين خطاه في المشاريع العمرانية ووضع الضرائب التي لها علاقة بالتجارة والقيام بكل ما له مساس بالمصالح الاقتصادية وألا تقع في حيص بيصر فلا تنطبق شرائعها على حاجيات الأمة ولا تلاءم الأحوال الاقتصادية وتحول دون ارتقاء البلاد من حيث العمران وتحقق الروح التجارية بال تعديل الذي تحدثه في أصول الضرائب. وبعد فإن المعهد الذي يهدي الحكومة إلى الخجة المثلى في مجرى أعمالها ويقوم بكثير من الواجبات التي ترتفع بها مكانة التجارة الوطنية هي الغرفة التجارية.

أخذت الطبقات الاقتصادية في الأمم التي نالت حريتها السياسية واحتفظت هي ونوابها بحق التشريع تسعى لترقية الأوضاع التي يؤلفها المنتخبون بالفتح من بينهم ليدافعوا عن منافع الطبقات الاقتصادية وكان لهذه الحركة الاقتصادية ثمرات عظيمة تعود على الأفراد والأمة بالنفع العيم ولما كان أعضاء هذه الأوضاع غرف التجارة والزراعة والصناعة يمثلون الطبقات الاقتصادية عامة أصبحت كلتاهم نافذة عن كليهما والحكومة تحترم آراءهم وأقوالهم وتصيخ إلى مطالبهم لأنهم أمناء الزراع والصناع والتجار وعمدتهم ولهم اطلاع على حاجات البلاد مهما تنوعت وتضاربت فيؤلفون بينها ويجمعونها حول مركز واحد.

ومن المسمم أنه لا تعتمد في الشؤون الحيوية إلا على ذوي العلاقات بالمناهج الحيوية ولذلك يستفاد من آراء أرباب الصناعات في الصناعة ومن التجار في آرائهم في التجارة.

ولما كان الرجوع في كل مسألة إلى عامة التجار والصناع متعذراً اقتضت الحال أن تعتبر هذه الغرف والأندية التي حاز أعضاؤها الثقة العامة مرجعاً وآراء هذه الأندية تعتبر كأراء عامة أفراد الطبقات الاقتصادية. والحكومة تعلم حق العلم أن موكلي رجال هذه الأوضاع قوة عظيمة اجتماعية في البلاد وأن الأيدي لا تجسر أن تتلاعب بهذه القوة. أقيمت غرف التجارة لمصلحة يجب الدفاع عنها ولا يرجى اقتطاف الثمرات من هذه المصلحة بمجرد أعمال الحكومة وتدابيرها ولذلك لا ينكر أحد إلى الداعي إلى تأسيس الغرف التجارية ولكن هل هذه الغرف أسست على طراز واحد في كل قطر ومصر؟ الفرق تنقسم من حيث تأليفها قسمان:

١- الغرف المؤسسة على القاعدة الفرنسية تؤسسها الحكومة ويحضر جلساتها من تسيهم الحكومة عنها وحق انتخاب أعضائها محصور بالتجار المقيدون في سجل الغرف التجارية أو من يدفع منهم مبلغاً معيناً من ضريبة الباتنت والحقيقة أن هذا الشكل من الغرف عبارة عن نقابات إلزامية ومدخلها من الضرائب الموضوعة لها.

والغرف التجارية في ألمانيا وهولندا والنمسا وإيطاليا والبرازيل ورومانيا من هذا القسم. والغرف الصناعية والتجارية في النمسا توفد نواباً إلى مجلس الأمة ولذلك فإن لها هناك قروصاً سياسية تقوم بها. وغرف التجارة الألمانية رسمية أيضاً ولكل من عرف الحكومات الألمانية التجارية قوانين خاصة بها. ولها واجبات خاصة عدا واجباتها العامة تتعلق بالأمور العدلية إذ تنتخب مرشحين من التجار يناط بهم أمر القضاء في محاكم الدعاوي التجارية وتعرض أسماءهم على الأمير.

والغرف التجارية في إيطاليا تابعة لقانون ١٨٦٢ وغرف التجارة الرومانية تابعة لقانون ٧ أيار ١٨٨٦ أما الغرف التجارية العثمانية فهي على الجملة من الغرف المؤسسة على القاعدة الفرنسية.

٢_ الغرف المؤسسة على القاعدة الإنكليزية عبارة عن نقابات تجارية حرة ليست لها صفة رسمية قط. ومداخلها من رواتب الأعضاء وهذه الغرف التي يمكن أن ينتظم في سلكها جمهور صنوف التجار أشبه بنقابات الصناعات المتحدة المؤلفة من رؤساء الصناعة بتلك النقابات المنتشرة في الأقطار الأوروبية كافة.

تلتئم الغرف التجارية كل عام في إنكلترا وتؤلف مؤتمراً عاماً وكذلك في أميركا وللقراءات التي تيرم في مؤتمر أميركا وإنكلترا شأن عظيم. والغرف التجارية في البلجيك وأميركا والبرتغال واليابان من هذا النوع. تنشئ الغرف التجارية الإنكليزية الثغور وتعهدهم بحافطتها وتستوفي في مقابل ذلك ضرائب معينة من السفن.

ولهذه النقابات الغرف التجارية الإنكليزية التي تؤلف قوة عظيمة في مملكة بريطانيا العظمى تأثير كني في كثير من الإصلاحات القانونية.

وقد كانت غرف التجارة في البلجيك إلى تاريخ ١٨٧٥ من نوع الغرف الفرنسية ثم نزع بضم النون عنها الصفة الرسمية وسمح القانون من ذلك العهد بتأسيس غرف حرة. أما روسيا فنما أشكال من الغرف خاصة بها:

أولاً في كل بروص لجان تنتخبها التجار والصناع على اختلاف ضروبهم ولهذه اللجان اجتماعية متوالية. ثانياً إن لكل من صنوف التجار والصناع مجامع ينتخب أعضاؤها جمهور الصنف الذي ينتسب إليه وأهم هذه الجماع مجمع معدني روسيا الجنوبية

وتنتظم هذه الجماع مرتين في الخريف والربيع من كل عام وتمتد اجتماعاتها خمسة عشر يوماً أو عشرين وقد تتجاوز الاجتماعات هذه المدة. ثالثاً إن في نظارة التجارة الروسية مجلساً صناعياً تجارياً تعين الحكومة النصف من أعضائه وتنتخب الصناع والتجار سائر الأعضاء وتتجدد انتخاب هؤلاء الأعضاء المنتخبون مرة كل ثلاث أعوام.

فسر اللوائح القانونية التي لها علاقة بالتجارة أو الصناعات كافة من لجان دور البورص والجامع والجنس الصناعي التجاري في نظارة التجارة الروسية وكل من هذه الأوضاع يؤخذ رأيه في اللوائح المذكورة.

هل الغرف التجارية المؤسسة على الصول الإنكليزية أنفع أن المؤسسة منها على الأصول الفرنسية؟

ليس من جواب قطعي لهذا السؤال لأن شكل الغرف كونها رسمية أو حرة تابعة لأخلاق الأمة وآدابها وعاداتها ونوع تربيتها.

فحيث تكون فكرة الاشتراك بالأعمال والإقدام والجرأة على القيام بالمشاريع غزيرة في النفوس يقوم التجار بتأسيس غرف حرة يرغبون وبالشروط التي يستحسنونها فتصان بذلك المصالح التجارية وحيثما فقد هذا الشعور الحي والمبادئ لا يسهل إنشاء هذه الأوضاع ولا بد للقيام بهذه المشاريع من إشراف القانون عليها.

ولم يقتصر الأوروبيون على تأسيس غرف تجارية في بلادهم بل أسسوا مثلها في البلدان التي يتجرون معها فإن لفرنسا خمساً وعشرين غرفة تجارية وفي لندن وناپولي ورومية ونيويورك وأمستردام وغيرها ولإنكليز والنسأ وانجر والبنجيت وأميركا وإيطاليا وإسبانيا غرف تجارية في باريز وقد نجم عن هذه الغرف فوائد كثيرة لتجار البلاد التي

تسب إليها وذلك لأنهم يأخذون عنها الأخبار المفيدة ويدركون حاجيات البلاد التي أسست فيها وميول سكانها وأذواقهم وبذلك تساعدتهم على إيجاد المصادر وتوسيعها. وتكون رئاسة الشرف لهذه الغرف التي تؤسس في البلاد الأجنبية في عهدة القناصل على الأغلب.

والحكومات تخصص مبالغ من وارداتها تدفعها إلى غرف التجارة المؤسسة في البلاد الأجنبية لسد العجز في ميزانيتها لما لها من الفوائد والاعتماد وليس لهذه الغرف صفة رسمية عند الحكومة تتسب إليها ولا عند الحكومة التي أسست في بلادها ونظارة التجارة الفرنسية المؤسسة خارج فرنسا وهذه تخابر الحكومة الفرنسية رأساً.

* * *

وقبل أن نتبين تأليف الغرف التجارية وقوانينها في فرنسا والبلاد العثمانية نأتي هنا على التعريف بوظائف الغرف التجارية في حياة التجارة العامة لكل مملكة:

١- الغرف التجارية تعنى حق العناية بالتربية الاقتصادية للبنين وتنقى مسألة التعليم التجاري بما يجدر بها من الشأن فتشيد المدارس التجارية وتستيل الشبهة إلى التجارة والسياحة وتحمي في نفوسهم فكرة الإقدام والجرأة وتنظم للمدارس الخطط المفيدة التي تقوي إرادة التلاميذ وتؤسس المكاتب ليألف الشبان والطلاب مطالعة التأليف والمصنفات اخررة بأقلام السياح وتدعوا أهل العلم لإلقاء المحاضرات وتمنح الجوائز للفقهاء في الممالك الأجنبية وتعلم في مدارسها لغات البلاد التي تكون ميداناً فسيحاً لحركتها التجارية وعل الجملة تنشئ شبيبة يقضى جريته على الدخول في الحياة التجارية تدخل هذه الحياة وأعمالها مكللة بالنجاح.

ومن متممات التربية الاقتصادية الدروس الليلية والمتاحف التجارية ودور الأبناء والاستعلامات وكل هذه متصلة لفوائد التدريس والتعليم.

٢_الغرف التجارية توجه الرأي العام نحو عقد المعاهدات التجارية على المبادئ الحرة وتسعى في تنظيم تعرفات الجمارك بحيث تسهل نشوء التجارة وتقدمها.

٣_توسط الغرف التجارية في عقد المقاولات بين الأمم صيانة لحق التملك الصناعي خارج البلاد كما في داخلها وتطالب بسن القوانين الضامنة الحقوق الاجتماعية والبيوت التجارية من البائع إلى المشتري دون اضطراب إلى تغيير أسمائها وبذلك يسان كل اسم تجاري ذي شهرة من الاختلاس والضياع.

٤_الغرف تعاضد الحكومة نقداً ومادة لإنشاء المشاريع العمرانية النافعة.

٥_تصدر الغرف التجارية مناشير ومجلات تطبع فيها محاضراتها وجلساتها وكثيراً ما تنشر نتائج تحقيقاتها الخاصة عن المسائل التجارية.

٦_إذا كانت دائرة الغرفة ضيقة النطاق لا تقتصر في أبحاثها وتبعاتها على هذه الدائرة وتطالب بالإصلاحات التي تنفع عامة أنحاء المملكة وتنتخب كل ما يمكنها من الوسائل التي تؤدي إلى التقدم والرفي.

وفي المراكز التجارية الأوروبية كافة أندية تقوم بهذه الوظائف أحسن قيام وأعضاؤها من الرجال الذين قضوا أربعين أو خمسين حجة من حياتهم في التجارة واشتهروا في خلالها بالعلم والعمل ومكارم الأخلاق. وإذا شئت أن تعلم كم لأعمال أولئك الرجال، رجال العلم والعمل ومباحثهم من الفوائد فهذه آراؤهم في المسائل التي لها مساس بحياة بلادهم

الاقتصادية والمالية ومطالبهم التي يعرضونها على حكوماتهم وآثارهم المفيدة كلها شواهد وحجج دامغة.

اقتبست قوانين غرفنا التجارية من اغرف الفرنسية ولذلك سنبحث هنا عن ماضي هذه وحاضرها لنعلم منشأ تلك. أول غرفة تجارية فرنسية تأسست غرفة مرسيليا التجارية التي كان تأسيسها في أواخر القرن السادس عشر وأنشئ أيضاً في أوائل القرن السابع عشر الغرف التجارية في تسع مدائن فرنسية محافظة على المصالح التجارية. ولكل واحدة من هذه الغرف شخص خاص ومع ذلك فإن لها أوصافاً عامة مشتركة بينهن فأعضاء الغرف الطبيعيون هم أعضاء محاكم التجارة والأعضاء المنتخبون بفتح الخاء يؤخذون من صنوف التجار والقدماء منهم أو من أعضاء محكمة التجارة السابقة. وكانت الغرف مكنته بإبداء آراءها ومطالبها في ما يتعلق بالمصالح التجارية وعرض المذكرات التي يدفعها التجار إليها إلى المراجع العليا.

يقول مؤرخو الفرنسيين لم تؤثر هذه البلاد في سياسة البلاد الاقتصادية تأثيراً مهماً ولم يكن لها سلطة تذكر إلا أن غرة التجارة المرسيلية لم تكن كذلك لامتيازها الطبيعي ولأن قنصيات الشرق كانت منحقة بها ولما لها على التجار من الحقوق والواجبات المؤيدة بالقانون وكانت تسمح لإقامة الفرنسيين في مرسيليا وكان لها أسطول لناهضة النصوصية في البحر القرصان. ومن جهة أعمالها أما كانت تشتري الأسرى وتقدم الهدايا إلى الملك وتغيث السفن المنكوبة وقد بلغت نفقاتها الاعتيادية مليوناً واحداً عام ١٧٨٩. ولما ألغى أكثر أوضاع الدور السابق عقب الثورة الفرنسية الكبرى ألغيت الغرف التجارية في الجملة وبعد ثمانية أو عشرة أعوام أسست في اثنتين وعشرين بلدة غرف

تجارية مقيدة بقيود نظامية ضيقة النطاق غير أن هذا الشكل لم يشر قط ولم يمنح وقتئذ حق انتخاب الأعضاء إلا لأربعين أو لحسين تاجراً كان ينتخبهم الوالي وقضى الأمر المؤرخ سنة ١٨٣٢ بإحداث لجان منتخبة مؤلفة من أعضاء محكمة التجارة وأعضاء مجلس الصلح وجماعة من التجار ينبغ عددهم عدد أعضاء دينك الخمسين ومنحت ثورة عام ١٨٤٨ حق انتخاب الأعضاء لغرفة التجارة التجار الذين يؤدون ضريبة الباتت عامة. ولما عادت الإدارة السابقة أمر الإمبراطور أن يكون تأليف لجنة الانتخاب من قبل الوالي والقاعدة المرعية اليوم في انتخاب الأعضاء وضعت عام ١٨٧٢. وآخر نظام يتعلق بالغرف التجارية وضع عام ١٨٩٨.

والغرف التجارية في نظر القانون الفرنسي هي واسطة الدفاع أمام الحكومة عن المصالح التجارية في أصقاعها المعينة. ولا توجد الغرف التجارية في الجهات العامة وإنما يطنب ناظر التجارة والصناعة تأسيسها حيث يرجى النفع ثم يؤخذ رأي مجلس الناحية التي طلب الناظر تأسيس الغرفة فيها ورأي مجلس الولاية العام والغرف التجارية فيها وبعد كل ذلك تفتح بإدارة خاصة. وفي القانون صراحة أنه لا بد من وجود غرفة تجارية واحدة في كل ولاية على الأقل وإذا دعت المصالح الاقتصادية إلى تأسيس أكثر من غرفة يجوز وعندئذ يذكر في الإدارة الصادرة بتأسيس كل غرفة في حدود القطعة التي يتعلق بالغرفة الدفاع عن مصالحها التجارية. وفي بعض الولايات تسع غرف تجارية. ولغرف التجارية أعضاء أصليون أو عامنون وأعضاء مخابرون. وسأعود إلى بيان كيفية انتخاب الأعضاء الأصليين أما المراسلون فتتخبهم الغرف رأساً ولهم الحق في حضور الجلسات ويسقط بآرائهم ولا يجوز أن يكونوا أكثر عدداً من الأعضاء الأصليين. والأعضاء المراسلون

أحسن صلة بين الغرف والتجار وبوجودهم في هذه العضوية يتجهون للانتظام في المستقبل في العضوية الأصلية التي لا شك أنها أكثر مكانة من الأولى ولا يغرب عن القارئ الكريم ما ينجم عن هذه الأصول من الفوائد. وعدد الأعضاء العاملين يختلف بين ٩ و ٢١ ويجوز إبلاغ عددهم إلى (٣٦) في غرفة التجارة الباريزية فقط ويجب التصريح بعدد أعضاء كل غرفة في الإدارة القاضية بتأسيسها وإذا قصت الأحوال يجوز تعديل هذا العدد بالإدارات التي تصدر بعد التأسيس.

وإليك الآن أصول انتخاب الأعضاء الأصليين. ينتخب كل من محكمة التجارة وغرفة التجارة ومجلس الصنح والجلس العام بعض أعضاء مجلسه فتألف من هؤلاء المنتخبين بفتح الخاء ورؤساء المجالس المذكورة عضأعضاء بفتح الخاء وبفتح الحاء وبفتح الجيم وأن يكون عددهم أقل من خمسين ولا أكثر من ألف إلا في باريز فيجوز أن يكون عدد المنتخبين ثلاثة آلاف وأن يكون معادلاً لعدد عشر التجار المكلفين بتأدية ضريبة الباتنت وبعد إتمام هذا الدفتر يدفعون به إلى الوالي ليعلمه.

ثم تلتم لجنة الانتخاب تحت رئاسة مدير الناحية وتشرع بالانتخاب وشروط الانتخاب للعضوية أن يكون المرشح مكلفاً بتأدية ضريبة الباتنت منذ خمس سنين ومقيماً خلال هذه المدة داخل حدود الإقليم الذي تنسب الغرفة إليه وبالعالم الثلاثين من عمره وأن يكون أيضاً إما تاجراً أو دلالاً في البورصة أو من مديري شركات الأنونيم أو باناً لإحدى السفن ذات الأسفار البعيدة ولم يصرح القانون بشروط اللجنة غير أنه معتبر ضماً لما لأعمال الفرق ومقاصدها من الشأن الوطني.

وتجري الانتخابات بالرأي الخفي والأكثرية المطلقة عن المرشحين المسطرة أسماؤهم على قائمة خاصة وإذا تساوت الآراء ينظر إلى الأكثرية الإضافية وإذا تكرر التساوي يرجح الأكبر سناً ثم يكتبون محضراً بصورة الانتخاب ويدفعونه إلى الوالي وهذا يرسله إلى ناظر التجارة. وللناظر حق مطلق في رفض عضوية أي شخص كان من المنتخبين (بفتح الحاء) ولو لم يكن ثمة أسباب قانونية. وبعد إجازة انتخاب الأعضاء وتصديقه من قبل الناظر يؤسس الوالي الغرفة بالفعل. ومدة العضوية ست سنوات ويتجدد انتخاب ثلث الأعضاء مرة كل عامين بطريقة الاقتراع ويجوز إعادة انتخاب أي عضو كان بعد انقضاء مدته مهناً تكرر انتخابه للعضوية والعضو الذي يتغيب عن الغرفة ستة أشهر بلا معذرة يطنب الناظر رأي الغرفة في شأنه ثم بعد أخذ رأي الغرفة يعلن أنه اعتبر مستقلاً من عضوية الغرفة وينتخب (بفتح الحاء) سواه في أول انتخاب (من الانتخابات الجزئية) التي تتخلل الست سنوات.

ظهر للقارئ الكريم أن الانتخاب لا يشل التجار كافة ولقد تكرر الطنب في مجلسي الأمة والأعيان لتوسيع هذا الحق ولم ينعف المجلسان هذا الطنب. وبعد أن تتألف الغرفة من الأعضاء يجتمع أعضاؤها وينتخبون لهم رئيساً أول ورئيساً ثانياً أو رئيسين ثانويين وكاتباً وأميناً للصندوق والغرفة التجارية الباريزية وحدها الحق في انتخاب عدة رؤساء ثانويين وكاتبين ويتجدد انتخاب الرؤساء والكاتب وأمين الصندوق مرة في كل عامين ولا بأس بتجديد انتخابهم لهذه الوظائف نفسها وللولاية والمصرفين الحق في حضور الجلسات وآراؤهم استشارية وكانوا قبلاً من الأعضاء الطبيعية يرأسون الجلسات التي يحضرونها. وإذا فقدت الغرفة ربع أعضائها بأي سبب من الأسباب يجب انتخاب غيرهم

في مدة شهرين وتدعى هذه الانتخابات بالانتخابات المتسعة. إلا إذا كانت السنة التي حدث فيها هذا النقص في مجموع الأعضاء سنة الانتخابات الجزئية فيجب حينئذ التربص ريثما تجري هذه الانتخابات. ولا يجوز هذا التأخر إلى حلول وقت الانتخابات الجزئية إذا فقدت الغرفة نصف أعضائها فأكثر. ومن حاز الأصوات في الانتخابات المتسعة تنتهي مدته بانقضاء مدة العضو الذي انتخب عنه.

ولا تجري المفارضة عن أمر ما في الغرفة إلا إذا حضر أكثر من نصف الأعضاء ولا يبرم أمر إلا بأكثرية الأصوات المطلقة وإذا تساوت الأصوات فالأرجحية في جانب الرئيس. ولا يتقاضى الرئيس والأعضاء رواتب عن وظائفهم هذه ولرئيس محكمة التجارة حق التقدم على رئيس غرفة التجارة في التشريفات كما أن لأعضاء هذه المحكمة نفس الحق على أعضاء الغرفة التجارية.

وللغرف التجارية استقلال تام في الأمور الداخلية وهي تسن نظامها الداخلي وتعده كما شاءت ولها الحق المخبرة رأساً مع ناظر التجارة وغيره من النظار. والقانون صريح في أن للغرف أن تنشر محاضرات جلساتها وأكثر الغرف تستفيد من هذا الحق. وليس لأعضاء غرف التجارة صفة الموظفين ولا تعبر أعمالهم من أعمال القوة الإجرائية بتاتاً. وإلین الواجبات الرئيسية التي يجب أن تقوم بها غرف التجارة باعتبارها شخصاً أدبياً ذا استقلال له كما عليه حقوق وواجبات:

- ١- الإجابة عن الأسئلة التي ترد إلى الغرف فيما يتعلق بالأمور الصناعية والتجارية.
- ٢- أن تبدي الغرف آراءها في أسباب ترقية الصناعة والتجارة.
- ٣- القيام بالأعمال التي يتعتم على الغرفة صيانتها.

فالبند الأول والبند الثاني من واجبات الغرف الاستشارية والثالث من حقوقها الإدارية. والغرف التجارية تؤسس مخازن عامة ومستودعات تجارية ودوراً للبورصة ومدارس تجارية وكذلك تشتري امتيازات بعض المشاريع النافعة. ولا بأس بمنح الغرف هذه الامتيازات إذا رغبت هي فيها بشرط أن لا تثبط مساعي الأفراد أو تضعف فيهم قوة الإقدام لنقيام بهذه الأعمال والمشاريع. والأمور التي يرجح فيها لرأي الغرف هي كل ما له مساس بالنظامات والعادات التجارية وإنشاء غرف تجارية جديدة ودور للبورصة ومحاكم تجارية ومراكز لسמاسة البورصة والدلالين وبيان أسعار الأموال وتصديقها عند الحاجة وما له علاقة بتعريف الدلالة وأنظمتها وتعريف الجمارك وأصول الرسوم الجمركية وتعريف النفقات وقوانينها والضرائب التي تؤخذ لتتفق في محنها للمشاريع النافعة والعمرانية وتأسيس مصارف بنوك جديدة أو فروع للمصرف الفرنسي ومخازن عامة وإحداث أماكن للبيع بالمزيدة.

والغرف التجارية مكنته بدفع ضريبة الباتت عن الشغال التجارية التي تتعاطاها برخصة خاصة أو امتياز بشرط أن يكون لها من ريع صاف وأما إذا توازنت النفقات والمداخيل فلا تدفع شيئاً. ومن حقوق الغرف المهمة حق المخابرة بعضها مع بعض والاتحاد لصيانة المصالح العامة المشتركة وتكيد بعض النفقات المشتركة أيضاً. فالمخابرة سهنت المفاوضة بين الغرف وبلاشتراك سهل القيام بالمشاريع التي لها علاقة بأكثر من ولاية.

تنقسم مداخيل الغرف إلى ثلاثة أقسام: (١) ضريبة الباتت التي تستوفى من التجار بحسب طبقهم ومكنتهم والمبات والوصايا (٢) المداخيل الغير الاعتيادية وهي الضريبة التي تصاف إلى ضريبة الباتت والتخصيصات التي تأخذها من الحكومة وما يرد على

الغرف من مبيع العقارات والقروض (٣) المداخل الصافية التي تأخذها الغرف المذكورة من الأعمال والمشاريع النافعة والتجارية التي تقوم بها. وتنقسم نفقات الغرف أيضاً إلى ثلاثة أقسام ١ النفقات العادية ٢ النفقات غير العادية ٣ النفقات الخاصة.

النفقات الأولى ما تنفقه الغرف لإدارتها السنوية. الثانية ما تنفقه الغرف لشراء أراضي وعقارات أو بنائها أو المخصصات غير العادية. والثالثة وهي النفقات الخاصة ما تنفقه الغرف على الأوضاع التي لها أو تعهدت هي بإدارتها. والقانون الفرنسي الأخير سمح للغرف التجارية بتأليف ذخيرة احتياطي وهي مكلفة بتنظيم موازنة منتظمة تجزئها نظارة التجارة ولها أن تعقد قروضاً باسمها ولكن لا بد من اقتراحها بإدارة رئيس الحكومة. هذه خلاصة كيفية تأسيس غرف التجارة الفرنسية ويظهر مما سبق أنها ليست حرة تماماً بينها وبين الحكومة صلات وارتباط.

الباقى لآتي.

بين النهرين: تعريب

ز. خ.

نهضة سورية

لم يبق مجال للشك بأن بلاد الشام ناهضة نحو الترقى ثابتة وعزم أكيد فقد بدأت تبشير النهضة من بيروت بعيد حوادث سنة الستين التي انتهت بمنهج الاستقلال الإداري لجبل لبنان وضعف أمرها في أواخر مدة السلطان المخلوع عدو المعارف النابود ثم سرت نفحة من تلك الروح الطيبة بعد إعلان الحرية إذ أيقن بعض الأهالي أن العهد عهد كفاءات لا